تاريخ استقبال المقال: 12 / 2016/11 تاريخ قبول نشر المقال:2 / 2017/07 تاريخ نشر المقال: 01/ 2017/12

الآليات غير التقليدية لتنمية المجتمعات المحلية في جنوب أفريقيا دراسة في نتائج مشروع" (LED) 2006 - 2011"وأفق رؤية " (IUDF) 2016- 2019"*.

د/ نعيمة سمينة

جامعة الشلف

n.semina@univhb-chlef.dz

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في نتائج مشروع التنمية الاقتصادية المحلية (LED) 2006 –2011 بإعتباره أحد أهم البرامج التنموية التي تولت تنفيذها الحكومات المحلية في جنوب أفريقيا،يهدف الى تهيئة الظروف لدفع الاقتصادات المحلية للتصدي لمستويات عالية من الفقر والبطالة وعدم المساواة التي تواجه غالبية سكان جنوب افريقيا، لكنه، ورغم الدعم – القانوني والسياسي–الكبير الذي قدم للمشروع كانت النتائج محدودة ويرجع ذلك لعدة أسباب اهمها ضعف المهارات القيادية وضعف علاقات العمل مع القطاع الخاص وإرتكاز أغلب التدخلات على المشاريع الصغيرة غير المستديمة، وبالتالي رأت السلطات الحاجة لمعالجة أوجه القصور بإصدار وثيقة" رؤية التنمية الحضرية المتكاملة 2016– 2019 (IUDF) لتحقيق مجتمع متجانس تنمويا.

Abstract:

This study examines the results of the Local Economic Development Project (LED) 2006 / 2011 as one of the most important development programs implemented by local governments in South Africa، Aims to create the conditions to push local economies to address the high levels of poverty, unemployment and inequality facing the majority of South Africans. However, despite the considerable legal and political support provided to the project, the results were limited because :poor leadership skills Weak working relationships with the private sector and the focus of most interventions on small enterprises, And therefore,The authorities considered the need to address the shortcomings of the publication of the "Integrated Urban Development Vision 2016/2019 (IUDF)" document to achieve a harmonious and development oriented society.

مقدمة:

تطورت السياسة الإقليمية بتناغم مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات النظرية والإحصائية في العلوم الإقليمية،التي كانت دائما مرتبطة بالهدف الرئيسي من أي سياسةإقليمية و هو تعزيز نمو مناطق معينة والحد من الفوارق الإقليمية، وتاريخيا وجدتأربعة أجيال من السياسات الإقليمية كان كل منها مهيمنا في فترة معينة؛وفي الآونة الأخيرة ظهر ما يسمى الجيل الرابع من السياسات الإقليمية الذي يهدفالى تعزيز نظام الإنتاج الإقليمي على أساس وجود التنوع والابتكار والمدن شبه الحضاريةو الجوانب المؤسساتية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية المحلية*واستنادا إلى التجارب الدولية، سعت أدبيات التنمية الاقتصادية المحلية (LED)إلى دراسة كيفية تحقيق التنمية من خلال ممارسة السيطرة الاستراتيجية من قبل الجهات الفاعلة المحليةالتي تسعى إلى تعظيم إمكانيات القدرات البشرية والمؤسساتية والمادية المحلية بطريقة استراتيجية.[1]

ومن خلال ما تقدم يظهرالاختلاف بينالتنمية الاقتصادية المحلية (LED) والتنمية الإقليمية؛ هذه الأخيرة التي غالبا ما تشجعها الحكومات الوطنية بهدف تعزيز التقدم في بعض المناطق والحد من الفوارق، أما سياسات (LED)التي برزت في العقود الأخيرة فهي تركز على أن المبادرات يجب أن تكون ذات قاعدة إقليمية وتدار محليا.[2]ومن هذا المنطلق أكدهأستاذ الجغرافيا الاقتصادية في المعهد الاوربي **رودريغز بوس Rodríguez Bossi**أنه " في الماضيلم تنجح سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية في خلق بيئة إنمائية تمكينيه على صعيد المجتمعات المحلية "، وقد تبنتها دول الشمال (الولايات المتحدة وغرب أوروبا) كأستراتيجية تطبق على نطاق واسع وبأشكال مختلفة من قبل الحكومات المحلية بغرض تنمية المجتمعات المحلية،[3]والتخفيف من ضغوط تراجع دور دولة الرعاية الاجتماعية.[4]وقد ذكر **رودريغز بوس**مزايا مشروع (LED)على السياسات الاقتصادية التقليدية منها: انه يمنح للسكان المحليين فرصة لعب دور نشاط في التخطيط الاقتصادي المحلي، كما يضمن بأنتصبح التنمية المحلية معتمدة اكثر على المقومات المحلية وبذلك فهي تسمح بأن تكون الاقتصادات المحلية أكثر مرونة، بالاضافة الى ذلك يخلق مشروع (LED)فرص عمل للسكان المحليين المحلية وبالتالي تحسين نوعية الحياة للسكان.[5]ومن هنا اكسب مشروع (LED) أهمية كبيرة كنمط لا غنى عنه في الاقتصاد العالمي خاصة في ظل العولمة.[6]

تؤكد الدراسات بأن برامج (LED)في كل من الدول النامية والمتقدمة تصنف إلى نوعين: برامج مؤيدة للسوق وغالبا ما تكون في المدن الكبرى، وثانيةمناصرة للفقراء وغالبا ما تكون في المدن ضعيفة التحضر،وفي أفريقيا تنتشر حاليا البرامج المناصرة للفقراء في حين أن البرامج المؤيدة للنمو نادرة، والاستثناء الوحيد كان في جنوب أفريقيا التي طبقت مشروع (LED)، [7]مباشرة بعد التحول إلى الديمقراطية عام 1994 والتي أوجدت هياكل محلية منتخبة ديمقراطيا وحكم محلي حقيقي، إلا أن أنشطة المشروع كانت محصورة في المدن الكبيرى(جوهانسبرغ، وكيب تاون، ودوربان)،[8]بعد ذلك اطلقت السلطات مشروع(LED)" تحفيز وتطوير اقتصادات محلية مستدامة 2006-2011"بهدف تعميمه على كل مدن جنوب أفريقيا.

وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية : كيف كانت انتائج تطبيق مشروع(LED) 2006-2011" ؟ وماهي هي آفاق تطوير المجتمعات المحلية في جنوب أفريقيا؟.

المحور الأول:السياق التنموي الحاسم للحكومات المحلية فيجنوب أفريقيا

أولا: السياق القانوني

تشكل السياق القانوني للتنمية المحلية في جنوب أفريقيا من خلال العديد من الوثائق الرئيسيةكان أهمها على الإطلاق الدستور الصادر عام 1996 الذي أكد علىأهمية الحكومات المحلية ودورها التنموي والتنظيمي، [9] ولتفسير الغايات المتوخاة من الدستورأصدرت السلطات وثيقة الكتاب الأبيض عام 1998 والذي أكد على أن غاية الدستور في هذا الخصوص هو إعادة بناء المجتمعات المحلية ومعالجة الأضرار الناجمة عن الفصل العنصر وتوفير نوعية حياة أفضل بتلبية الاحتياجات الشاملة.[10]حيث جاء بفكرة الحكومة المحلية الإنمائية "الحكومة المحلية الملزمة بالعمل مع المواطنين والجماعات داخل المجتمع المحلي لإيجاد سبل مستديمة لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والمادية و تحسين نوعية حياتهم"،[11]بعدذلك جاء قانون نظم الحكم المحلي رقم 32 لعام 2000بصيغته المعدلةالذي ادخل مفهوم التخطيط الإنمائي المتكامل بوصفه عملية إلزامية للبلدياتواعتبر التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية(LED)عنصر أساسي للنهوضبالمجتمعات المحليةذلك بأن تكون مؤسسية من خلال إدراجها في الميزانية ونظم إدارة البلديات،[12] في أكتوبر من نفس السنة تم اصداروثيقة التخطيط الإنمائي المتكامل الموجه لإدارة المقاطعات البلدياتوالتي وضحت سبل تطويرالتخطيط التنموي المتكامل.[13]

حسب **جيريت فان دير والدت Gerrit van der Waldt** أستاذ الإدارة العامة بجامعة الشمال الغربي تعترف جنوب افريقيا على انها تحمل خصائص الدولة التنمويةالتي تتميز خاصة بأن الحكم المحلي فيها جزءا لا يتجزأ من الإدارة العامة التي ينبغي لها أن تتفوق في تقديم الخدمات العامةبجهاز خدمة عامة غير مكلف وفعال ويعمل به أكثر المسؤولين كفاءة في البلاد، على ان تكون الدولة أيضا ابتكارية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، ومعنية بإدماج الاقتصاد المزدوج من خلال معالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لجميع السكان وخاصة الفقراء والمهمشين تاريخيا،[14]

وهذا ما كرسه دستور جنوب أفريقيا ولا سيما المادة (152) الذي فسرت خصائص الدولة التنموية التي تعني أن البلديات تضطلع بدور أكبر وهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " البلديات تضمن استدامة و توفير الخدمات للمجتمعات المحلية و تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لها وتشجعمشاركةالمجتمعاتوالمنظماتالأهليةفيأمورالحكومةالمحلية".[15] وبالتالي يعتبر تقديم الخدمات من قبل البلديات التزام دستوري في جنوب افريقيايحدده الجزء (ب) من الجدول(05) من الدستور المتعلق باالخدمات التي تدخل في نطاق الحكومة المحلية وبلدياتها(**انظر الملحق رقم: 01**).[16]ويحدد الجزء (ب) من الجدول 04 من الدستور وظائف ضمن المجال الحصري لحكومة المقاطعة كذلك المسائل التالية التي تقع على عاتق البلديات أيضا(**انظر الملحق رقم: 02**).[17]

ثانيا: السياق السياسي

تؤكد السياقات القانونية المبكرة لمشروع (LED)الإرادة السياسية الكبيرة لدى المسؤولين السياسيين في جونوب أفريقيا واتفاقهم على أنها الآلية المناسبة للنهوض بالطبقات المهمشة التي خلفها نظام الفصل العنصري وهذا أكده**سيدني موفامادي Sydney Mufamadi** وزير حكومة المقاطعات والحكومات المحليةللفترة (199-2008)بأن إطلاق مشروع(LED)" تحفيز وتطوير اقتصادات محلية مستدامة 2006 - 2011"كان نتاج حوار ومداولات مكثفة بين العديد من الدوائرالحكومية وأصحاب المصلحة،،[18]في حين أكدت نائبته **نوماتيالا هانغانا Nomatyala Hangana**في خطابها بجلسة تصويت الميزانية العامة في المجلس الوطني للمقاطعات لعام 2006 "من الضروري أن نهيئ الظروف التي يمكن أن ينمو فيها الاقتصاد المحلي، وأن وضع مشروع(LED)(تحفيز وتطوير اقتصادات محلية مستدامة) يشير بوضوح إلى الحاجة إلى برامج استثمارية مجتمعية مستدامةتتحمل البلدياتفيها مسؤولية توفير الفرص من خلال مجال واسع للأفكار والممارسات المبتكرة في هذا الصدد، والتي يمكن تطويرها من خلال مشاركة أصحاب المصلحة في المجتمع المحلي" .[19]

المحور الثاني: مردود مشروع (LED) تحفيز وتطوير اقتصادات محلية مستدامة 2006-2011

تركز سياسة التنمية الحالية في جنوب أفريقيا على الحكومة المحلية التنموية المناصرة للفقراء من خلال التدخل ولعب دور قيادي في خلق فرص عمل والحد من الفقر ومن ثم تحسين نوعية الحياة ككل ،[20]لذلك تم إطلاق مشروع(LED)" تحفيز وتطوير اقتصادات محلية مستدامة 2006-2011"الذي كان الزاميا في جميع البلديات تقريبا وهذاينبئبمدى النضج السياسي في جنوب أفريقيا بالنظر الى هدفه الأساسي وهو تطوير اقتصادات محلية مستدامةمن ن خلال إجراءات حكومية متكاملة.[21]

إزاء هذا يري الكثير من المهتمينبأن بمشروع(LED)اصبح جزءا حاسما ومهما في عملية اللامركزية السياسية في جنوب أفريقيا حيث تم متابعتها في كل بلديات البلاد الـ 278 من خلال نوعين من التدخلات؛ الاول: يشمل نهج المشاريع المناصرة للفئات الفقيرة مثل: دعم التعاونيات، و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمبادرات الزراعية الصغيرةو غيرها،والثاني:نهج المشاريع الداعمة للسوق التي غالبا يتم ربطها بالمدن الكبرى؛ و تضمنت عادة استراتيجيات جذب الاستثمار، والبني التحتية الاستثمارية، ودعم أنشطة الأعمال الرسمية.

من خلال النتائج المترتبة عن تطبيقمشروع (LED)تحفيز وتطوير اقتصادات محليةلا مستدامة 2006-2011تأكد تفوق الدعم المقدم للسياحة في كلا النهجين؛ مقارنة بـ 20 تدخلا لمشروع (LED) الأكثر شيوعا في البلديات،وهذا يعني أن مجموعة ضيقة جدا من التدخلات تهيمن على اختيار البلديات(**انظر الجدول رقم: 01**)، وقد حظي القطاع السياحي باهتمام متزايد في بإعتباره مسؤولية تقليدية للحكومة المحلية حتى قبل التحول الديمقراطي، وبالتالي فإن احتلالها المرتبة الأولى من حيث الاهتمام غير مدهش فالسياحة تصنف على أنها قطاع

موالي للسوق و للطبقات للفقيرة في آن واحد، والجدير بالملاحظة أيضا هو سيطرة التدخلات المناصرة للفقراء الأمر الذي يؤكد ضعف التنمية و تراكم البطالةفي المحليات وهي من مخلفات نظام الفصل العنصري.[22]

وتتمثل التدخلات الرئيسية المناصرة للفقراء في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيثشكل التدخل في القطاع الزراعي 68.3 في المائة من مشاريع(LED)في 71.20 في المائة من البلديات، لكن في الوقت نفسه تشير البيانت إلى أن الدعم إستهدف المزارعين الناشئين و غير المستقرينوليس انشاء شركات زراعية،[23]ومن المثير للإستغراب انه ورغم اقرار الكثير البلديات بأن تطوير التدخلات الجاريةفي اطار مشروع(LED)خيار استراتيجي سيتواصل؛ إلا ان البيانات المسحية تؤكد أن 10.4في المائة فقط من البلديات تسير وفق ما يمليه مشروع (LED)بالضبط، في حين أن بعض البلديات حددت استراتيجيات أخرى، والبقية تطبق مشروع (LED) في ظل غياب استراتيجية محددة للمشروع.[24]و بالمجمل لم تكن تفاصيل التمويل لمشروع (LED) متاحة لجميع البلديات ولكن حيثما وجدت بالفعل كان هناك بعض التضارب في الارقام، ففي حالات عديدة لم يتم تمويل جميع التدخلات التي تم تحديدها وقد تم تعليق العديد منها بسبب قيود مالية محلية أو أنها كانت تعتمد على أموال خارجية.وحتى السياحة القطاع الحاصل على الحصة الاكبر من بين تدخلات مشروع (LED) تركزت النفقات على الأنشطة الترويجية وليس انشاء البمشاريع وتطويرها.[25]

المحور الثالث : آفاق التنمية المجتمعية في ظل محدودية نتائجمشروع(LED) 2006-2011وتطبيقرؤية(IUDF) 2016-2019.

وفقا **لسام كوما**SamKomaأستاذ شؤون الحكم المحلي والسياسة العامة في جامعة الشمال بجنوب أفريقيا " فأن مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية(LED)نجم عن عوامل سلبية مثل الانخفاض الحضري، وارتفاع معدلات البطالة، و الفقر المتزايدوبالتالي هناك ترابط طبيعي بين التنمية الاقتصادية المحلية والتخفيف من وطأة الفقر، والغرض منسياسات(LED) هو تهيئة الظروف المؤاتية لدفع وتعزيز الاقتصادات المحلية" ، وبالتالي التصدي لمستويات عالية من الفقر والبطالة وعدم المساواة التي تواجه غالبية سكان جنوب افريقيا والأهم من ذلك ضمان القدرة التنافسية العالمية ودمج اقتصاد جنوب أفريقيا ضمن السياق الاقتصادي العالمي.[26]وبالنسبة لمعظم البلديات- كما سبقا ووضحنا- اقتصرت الممارسة على المشاريع المشاريع الصغير والمتوسطة والمتناهية الصغر، ودعم مبادرات للبقاء على قيد الحياة "مبادرات العيش" التي ثبت أن معظمها غير مستديمة وتختفي بمجرد توقف التمويل،واتفق الاستعراض الوطني الذي أجرته شبكة التعلم في مجال الحكم الرشيد في جنوب أفريقيا على أن نجاحات مشروع(LED)كانت محدودةوكانت أغلبها مرتبطة بالترويج السياحي.[27]

ويرجع الكثير من المهتميمن محدودية النجاحلأسباب اهمها ضعف القيادة، وضعف علاقات العمل مع القطاع الخاص والتوتر بين النهجين الموالي للفقراء و الآخر الموالي للسوق حول مشروع(**LED**)،وبالتالي رأت السلطات أنهناك حاجة إلى مزيد من العمل المتضافر لمعالجة أوجه القصور هذه.[28]وفي هذا ما توضح في خطاب الرئيس**Jacob Zuma**جاكوب زوما للشعب في عام 2013، " أن البلد تحتاج لخلق استراتيجية لتسريع

عمليةالتحضر، بالنظرا لتاريخنا في الفصل العنصري والتنمية المنفصلة، وبالتالي نحتاج إلى معالجة أنماط الاستيطان السكنية المجزأة، والى الفوارق بين المناطق، وأوقات السفر الطويلة بين المنزل والعمل، وبتالي كلفت إدارة الحكم التعاونيبالتعاون مع مختلف الشركاءبخلق إطارا متكاملا للتنمية الحضرية للاستجابة لهذه الحاجةوالهدف من ذلك هو ضمان التكامل بين المناطق، وتحسين فرص الحصول على الخدمات، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي" .[29] وبالفعل للم تتأخر السلطات في إصداروثيقة" رؤية التنمية الحضرية المتكاملة 2016– 2019 (IUDF)" ، التي حددت إطار السياسة العامة في إعادة هيكلة المناطق الحضرية في جنوب أفريقيا، وكانشعار الرؤية"خلق مدن قابلة للعيش، آمنة، تتوفر على موارد، وفعالة، متكاملة اجتماعيا، وشاملة اقتصاديا، وتنافسية عالميا، يشارك السكان المحليين بنشاط في الحياة الحضرية "[30]

يعتبرفان روينVAN ROOYENوزيرالحكم التعاوني والشؤون التقليدية ألأسبق في جنوب أفريقيابأن "رؤية (IUDF)صفقة جديدة لمدن جنوب أفريقيا؛ فهي تضع إطارا للسياسة العامة يُسترشد به في تطوير التنمية الشاملة، في الوقت نفسه معالجة الظروف الخاصةوالتحديات التي تواجه مدن وبلدات جنوب أفريقيا، فهي تدعو إلى الإدارة الفعالة للتحضر، بحيث أن التركيز المتزايد من السكان النشطين اقتصاديايترجم إلى مستويات أعلى من النشاط الاقتصادي، ومن ثم زيادة الإنتاجية ورفع معدلات النمو،وبالتالي تحويل مدنن جنوب أفريقيا إلى مدن محركة للنمو"،[31]وقد حدد برنامج الرؤية المدرج الأهداف الاستراتيجية لرؤية (IUDF)، وهي: التكامل بين المناطق، والإندماج والنمو، والحوكمة الفعالة هذا النموذج سوف يكون توجه النمو المستقبلي لمدن وبلدات جنوب أفريقيا، كما حدد أيضاجميع الشركاء وكذاالمبادئ التوجيهية التنفيذية للرؤية،وأدوار ومسؤوليات كل شريك، كما حددت الجدول الزمني للتنفيذ، وبما أن الخطط تنفذ على المستوى المحليسعت خطة التنفيذ إلى تحديدهاوتسلط الضوء على الدور الحاسم للمدن في التخطيط والإدارة الحضريين ، كما حددت الوثيقة أيضا الأولويات القصيرة الأجل التي يجب تنفيذها في الفترة الزمنية 2016–2019، كما ادرجت ايضا التدابير الرئيسية وأهمها هو وضع خطط طويلة الأجل، وتوحيد الخطط القطاعية بشكل استراتيجيوالميزانيات مع الخطط المحلية لضمان تنسيق التخطيط والميزانية والتنفيذ.[32]

الخاتمة:

بعد التحول الديموقراطي الذي حدث في جنوب أفريقيا منتصف التسعينيات سعدت الحكومات المتعاقبة لخق مشاريع وبرامج تنموية على مستوى السياسة العامة وأخرى تديرها الحكومات المحلية، ويعتبر " مشروع (LED)تحفيز وتطوير اقتصادات محلية مستدامة 2006–2011" أهم المشاريع التي تترجم مدى النضج في توكيل التنمية للحكومات المحلية بحكم معرفتها بالحاجات الملحة للسكان المحليين، ورغم محدوية نتائج هذ المشروع إلا انه وضح للسلطات الوطنية والمحلية مكامن القصور، ومن ثم تفادي اسباب الفشل هذه في رؤية (IUDF)، ومع ذلك فإن الوصول الى أهداف رؤية (IUDF) يتطلب قبل كل شيء التزام وتعاونجميع الجهات الفاعلة،فضلا عن إجراء الإصلاحات المؤسسية التي يستلزمها التنفيذو هذا مرهون بالإرادة السياسية للسلطات الوطنية والمحلية .

قائمة الهوامش:

*ظهر الجيل الأول من السياسات في الستينيات بعد نظرية النمو الكلاسيكي الجديد وكان متعلق أساسا بالتوزيع حيث كان ينظر إلى توزيع الموارد على أنه حل لمعالجة عدم المساواة الإقليمية كما ينبغي أن يكون الاقتصاد المحلي يتقارب مع مستوى النمو الوطني .ويتعلق الجيل الثاني من المبادرات بتحفيز النمو الداخلي عن طريق تحسين كفاءة موارد محلية محددة مثل العمالة والقدرات التكنولوجية .وفي الثمانينيات، بدأ تنفيذ الجيل الثالث من السياسات الإقليمية التي تحاول استخدام سياسات داخلية وخارجية لخلق مزايا نسبية للاقتصاد المحلي.

انظر:

lorena g. barberia a, ciro biderman ," local economic development: theory, evidence, and implications for policy in brazil", **geoforum**,vol.41,(2010),p.953.

, **op. cit**,

, ibid,

[1]– lorena g. barberia a, ciro biderman, " local economic development: theory, evidence, and implications for policy in brazil", **geoforum**,vol.41,(2010), p.953.

[2]– **ibid**, p.954.

[3] –daniel francois meyer, " local economic development (led): challenges and solutions: the case of the northern free state region south africa", **mediterranean journal of social sciences**, vol. 5, no. 16 (july 2014),p. 624,625.

[4]–lorena g. barberia a, ciro biderman, **op. cit**, p.954.

[5]–daniel francois meyer, **op. cit**, p. 624,625.

[6]–ramolobi louis gemane matlala,dikgang motsepe," institutional arrangements to support the implementation oflocal economic development in the city of tshwane metropolitan municipality",**academic journal of interdisciplinary studies**,vol 04, no 02,(july 2015),p.326.

[7] –lorena g. barberia a, ciro biderman, **op. cit**, p.955.

[8]–ramolobi louis gemane matlala,dikgang motsep, **op. cit**, p.326.

[9]– دستور جنوب افريقيا الصادر عام 1996 والمعدل عام2012، الفصل : 07.

[10]–united union habitat for better urban future,"**The White Paper on Local Government**" (20/09/2017)

http://urbanlex.unhabitat.org/law/518

[11]–republic south Africa,The White Paper on Local Government, 09 march 1998,section: b.

[12]–republic south africa,local government: municipal systems act 32 of 2000, republic south africa,local government: municipal systems act 32 of 2000 ,part :02.

[13]–republic south africa,**a policy paper on integrated development planning**, october 2000, section 03.

[14]–s.b. koma, the state of local government .in south africa: issues, trends and options,"**Journal of Public Administration**", Vol 45, no 11,(June 2010), p.118.

[15]– دستور جنوب افريقيا الصادر عام 1996 والمعدل عام2012، المادة:152.

[16]–دستور جنوب افريقيا الصادر عام 1996 والمعدل عام2012، الجدول: 05، الجزء:ب.

[17]–دستور جنوب افريقيا الصادر عام 1996 والمعدل عام2012، الجدول: 04، الجزء: ب.

[18] – republic south Africa, department of provincial and local government, **Stimulating and Developing Sustainable Local Economie, National Framework for Local Economic Development (LED) in South Africa 2006 – 2011**", P.i.

[19] – **ibid**.

[20]–Daniel Francois Meyer, **op. Cit**, p. 624-625.

[21] –republic south Africa, department of provincial and local government, Stimulating and Developing Sustainable Local Economie, National Framework for Local Economic Development (LED) in South Africa 2006 – 2011", **op. Cit**,

P.16.

[22]Etienne Nel, Christian MRogerson," The contested trajectory ofappliedlocaleconomic development in SouthAfrica", l**ocal Economy**, Vol. 31, (2016),p.114.

[23]–**ibi**d, p.115.

[24] –**ibi**d, p.116.

[25]–**ibi**d, p.120.

[26]Sam B Koma, Jerry O Kuye, "The synchronisation of the Integrated Development Plan and Local Economic Development Policy

inSouthAfricanmunicipalities,Asinequanonforgrowthanddevelopment ",

AfricanJournalofPublicAffairs, Vol.07,no.01(March2014), p.101

[27]–ibi**d**,102.

[28]–Etienne Nel, Christian MRogerson, **op. Cit**,p.120.

[29]–Republic of South Africa, Cooperative Governance,Department Of Cooperative Governance and Traditional Affairs,**Integrated Urban development Framewor" a new deal for south africa cities and towns**, 2016,p.05.

[30]–Republic of South Africa, Cooperative Governance,Department Of Cooperative Governance and Traditional Affairs,**Integrated Urban development Framework DRAFT for Discussion,** September 2014,p.11

[31]–Republic of South Africa, Cooperative Governance,Department Of Cooperative Governance and Traditional Affairs, Integrated Urban development Framewor" a new deal for south africa cities and towns", **op. Cit**, p. 04

[32]–Republic of South Africa, Cooperative Governance,Department Of Cooperative Governance and Traditional Affairs, **Integrated Urban Development Framework: Implementation Plan 2016-2019**,p.32-.05.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01 : الجدول 5:يوضح المجالات الوظيفية للاختصاص التشريعيالإقليمي الحصري

المجالات الوظيفية للاختصاص التشريعيالإقليمي الحصري
الشواطئ ومرافق التسلية، اللوحات الإعلانية وعرض الإعلانات في الأماكن العامة، المقابر وصالونات الجنازة والمحارق، التطهير، ضبط الإزعاجات العامة، السيطرة على الأماكن التي تبيع الخمور للجمهور، مرافق الإيواء ورعاية ودفن الحيوانات، السياج والأسوار، ترخيص الكلاب، الترخيص ومراقبة الأماكن التي تبيع المواد الغذائية للجمهور، المرافق المحلية، المرافق الرياضية المحلية، الأسواق، المسالخ البلدية، الحدائق البلدية والترفيه، الطرق البلدية، التلوث الضوضائي، أماكن حجز الحيوانات، الأماكن العامة، إزالة النفايات وأماكن تخزينها والتخلص من النفايات الصلبة، تجارة الشارع، إنارة الشوارع، حركة المرور ومواقف السيارات.

المصدر: دستور الصادر عام 1996 والمعدل عام 2012، الجدول: 05، الجزء:ب.

الملحق رقم 02: يوضح المجالات الوظيفية للاختصاص التشريعيالمتزامنة الوطني والإقليمي

المجالات الوظيفية للاختصاص التشريعيالمتزامنة الوطني والإقليمي
تلوث الهواء، وأنظمة البناء، ومرافق رعاية الأطفال، وشبكات الكهرباء والغاز، والسياحة المحلية، والمطارات البلدية ، والتخطيط البلدي، والخدمات الصحية البلدية، والنقل العام البلدية، والأشغال العامة البلدية.

المصدر: دستور الصادر عام 1996 والمعدل عام 2012، الجدول: 04، الجزء: ب.

الجدول :01 : يوضح التدخلات 20 الأكثر انتشارا لمشروع (LED) في278 بلدية

	النسبة المئوية	مجال التدخل	الإستجابات	الترتيب
81.7		السياحة	227	1
71.2		المؤسسات الصغيرة والمتسطة	198	2
68.3		الزراعة	190	3
32.7		الوظائف	91	4
27.7		القطاع الخاص والتعاونيات	77	5
15.5		جذب الاستثمار	43	6
10.4		اعمال ليد	29	7
10.4		مهارات وتدريب	29	8
9.4		تعدين	26	9
9.0		الصناعة	25	10
8.6		البنية التحتية للتنمية	24	11
8.3		الحد من الفقر	23	12
6.1		خطة الأعمال	17	13
5.8		إقامة شراكات	16	14
4.3		تسوية	12	15
4.0		تربية الاحياء المائية	11	16
3.6		منتديات	10	17
2.9		بيع التجزئة	8	18
2.9		حوافز	8	19
2.5		وكالة ليد	7	20

Resource: Etienne Nel, Christian MRogerson," The contested trajectory ofappliedlocaleconomic development in SouthAfrica", **local Economy**, Vol. 31, (2016),p.115.